PERMANENT MISSION OF THE
REPUBLIC OF YEMEN
TO THE UNITED NATIONS
413 EAST 51st STREET
NEW YORK, N.Y. 10022
TEL: 212-355-1730
FAX: 212-750-9613

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان الجمهورية اليمنية

إلى الدورة 64 للجمعية العامة للأمم المتحدة

يلقيها معالي الدكتور / أبوبكر عبدالله القربي

وزير الخارجية

نيويورك 28 سبتمبر 2009

السيد الرئيس ،

بداية اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة الدورة الرابعة و الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي أنتم أهل لها، ولا شك بأن تاريخكم الطويل في مجال الدبلوماسية بشكل عام والدبلوماسية العربية والإفريقية بشكل خاص سيمكنكم من إدارة أعمالها بحكمة واقتدار متمنيا لكم التوفيق في مهمتكم النبيلة .

كما لا يفوتني الإشادة برئيس الدورة الثالثة والستين سعادة السيد الأب ميغيل ديسكوتو على ما بذله من جهد ترجم في النتائج الطيبة التي كللت الدورة السابقة بالنجاح في مختلف لجانها الأساسية العاملة .

السيد الرئيس ،

تشهد الجمهورية اليمنية تحديات تنموية واجتماعية و سياسية مركبة ، أسهمت مجموعة من العوامل في تشكيلها ومنها الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاد اليمن مضاف إليها ما تواجهه الحكومة من نقص حاد في الموارد جراء انخفاض معدلات انتاج النفط وتراجع أسعاره في السوق العالمية في مواجهة نمو سكاني كبير إضافة إلى شح في موارد المياه ، زد إلى ذلك محدودية التزام شركاء التنمية بتمويل برامج مكافحة الفقر وتوفير فرص عمل ومعيشة كريمة للسكان، وبالرغم من هذه الصعوبات فإن نصيب المواطن اليمني من العون التنموي الخارجي يعد الأدنى مقارنة بالدول الأقل نموا .

ولا شك أن غياب التنمية وارتفاع معدلات البطالة والفقر جميعها خلقت صعوبات وتحديات جمة في وجه الحكومة اليمنية وبالإضافة إلى ذلك تواجه الحكومة تحديات إضافية أبرزها تمرد عناصر الحوثي في محافظة صعدة والذين تركوا المذهب الزيدي الذي يمثل المذهب الثاني في اليمن إلى المذهب الاثني عشري وهذا من حقهم إلا أنهم استغلوا ذلك لاستدرار التعاطف والدعم الشيعي لهم بعد أن حملوا السلاح ضد الحكومة ، وقد قامت الجماعات التخريبية بإعمال إرهاب وترويع للمواطنين ومارست

العنف واستهدفت منشآت الدولة و أعاقت عمل المجالس المحلية ودعت إلى تغيير النظام الجمهوري الديمقراطي بالقوة للعودة إلى نظام ما قبل السادس والعشرين من سبتمبر الإمر الذي فرض على الحكومة مواجهة هذه الجماعة المخربة رغم ما يعنيه ذلك من توجيه جزء من مواردها المحدودة والمخصصة للتنمية لمواجهة عناصر التخريب وفرض سيادة الدولة وهيبة النظام والقانون في مختلف أرجاء اليمن .

لقد أدت الأعمال التخريبية قبل بدء العمليات العسكرية لهذه الجماعات إلى نزوح عشرات الآلاف من المواطنين من مناطق العمليات العسكرية نتيجة العنف الذي مورس ضدهم إلا أنه مؤخرا ازداد وحرصا من الحكومة اليمنية على معالجة أوضاع النازحين فقد تعاملت الحكومة اليمنية مع الوضع بدرجة عالية من المسؤولية وبالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالعمل الإنساني و الإغاثي لتوفير المخيمات الآمنة وتوفير احتياجات النازحين من الغذاء والرعاية الصحية .

وأود التنويه هنا إلى أن الحكومة اليمنية قد أعلنت وقف الحرب مرتين خلال العمليات الأخيرة كان آخرها تلبية لدعوة الأمين العام للامم المتحدة والمنظمات الدولية و الإنسانية وبهدف فتح ممرات آمنة لإغاثة اللاجئين إلا أن جماعات التخريب للاسف استغلت وقف إطلاق النار من قبل الحكومة للتصعيد من هجماتها على قوات الأمن والجيش وقطع الطرق ونشر الالغام والترويج لإشاعات كاذبة حول استهداف النازحين من قبل الحكومة ومع ذلك فقد شكلت الحكومة لجنة للتحقيق في ذلك الحادث، رغم علم الحكومة بانه لا يوجد في ذلك الموقع مخيم للنازحين وإنما كان موقع تجمع وإمداد للمخربين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه العناصر المخربة قد نقضت خمسة اتفاقات لوقف المواجهات المسلحة في الحروب السابقة وعادت من جديد إلى أعمال العنف.

وهنا أود التأكيد على التزام الحكومة اليمنية بمباديء حقوق الإنسان وحماية المدنيين من آثار العمليات العسكرية مع تمسكها بسيادة الدستور والقانون لمعالجة قضية داخلية تنحصر في مواجهة مجموعة خرجت على الدستور والقانون ومارست الإرهاب والعنف.

ويزداد التحدي مع نشاط عناصر القاعدة في اليمن ومحاولاتها المستميتة لترتيب أوضاعها لمعاودة عملياتها الإرهابية التي تستهدف اليمن ودول المنطقة وتعلن تأييدها للعناصر التخريبية في صعدة في محاولة لتوظيف تمردهم لصالح أهداف القاعدة في إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في اليمن ، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى المزيد من الدعم لجهود اليمن في مكافحة الإرهاب واستئصال شأفته ، وأهمية التنسيق بين الأجهزة الأمنية والاستخبارية على المستوى الدولي حتى تتكامل الجهود لهزيمة فكر التطرف والإرهاب.

وفي نفس الوقت تستغل بقايا العناصر الانفصالية مناخات الديمقراطية والانفتاح على الرأي والرأي الآخر وحرية التعبير واحترام الحكومة لحقوق الإنسان،و تستثمر الصعوبات الاقتصادية وتدني ظروف المعيشة في الترويج لأجندتها الانفصالية التي هزمها الشعب اليمني عام 1994وفي الدعوة للخروج على الشرعية الدستورية والتآمر على وحدة اليمن وأمنه واستقراره .

السيد الرئيس ،

إن حجم إنفاق الحكومة على جهود فرض هيبة القانون ومكافحة الإرهاب حد من فاعليتها في مكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للسكان وتوفير فرص العمل الكريمة لقطاعات الشباب ومخرجات التعليم ، لذلك فإننا نحث المجتمع الدولي عبر الدول المانحة والمنظمات الدولية وشركاء اليمن في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب مجددا على تحمل مسؤوليتهم وتقديم الدعم السخي للجمهورية اليمنية لتعزيز برامجها التنموية لمكافحة الفقر وتوفير فرص العمل باعتبار أن التنمية والنمو الاقتصادي مكونات هامة في عملية مكافحة الإرهاب وللحد من البطالة وتحقيق التنمية .

ونجدها فرصة هنا لدعوة شركاء اليمن من الدول المانحة للوفاء بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم خلال مؤتمر لندن لدعم التنمية في اليمن في نوفمبر 2006 .

السيد الرئيس

تواصل الجمهورية اليمنية تجذير المباديء الديمقراطية لنظامها السياسي المتمثل في التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير وإحترام حقوق الإنسان وتطوير اللامركزية وبناء حكم محلي واسع الصلاحيات مع إجراء إصلاحات انتخابية ودستورية ، وتطوير الشراكة مع منظمات المجتمع المدني .

وقد توصل شركاء العمل السياسي في اليمن إلى اتفاق لتأجيل الانتخابات النيابية التي كان من المقرر إجرائها في إبريل من العام الجاري يتم خلالها تطوير قانون الانتخابات وإجراء بعض التعديلات الدستورية لإصلاح نظام الحكم، كما عملت الحكومة من جانبها على تطبيق نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات، كما تم انتخاب المحافظين بدلا من تعيينهم بهدف تحقيق لامركزية السلطة في اليمن.

السيد الرئيس

إن الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت الإحتلال الإسرائيلي ينبغي أن تذكرنا جميعاً في هذه القاعة بفشل المجتمع الدولي في تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني المشروعة ومساعدته على إقامة دولته إضافة إلى تجاهل ما يعانيه هذا الشعب من إنتهاك منظم لحقوقه الإنسانية فيما تزداد سياسات التوسع الإستيطاني غير المشروعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، كما أن فرض الحصار الجائر على أبناء الشعب الفلسطيني يجعل الحياة مأساوية لسكان قطاع غزة الأمر الذي

يحدث، في ظل تجاهل كامل لممارسات الإحتلال الإسرائيلي المناقضة لكافة المواثيق والأعراف والقرارات الدولية ذات الصلة ، وفي ظل تعنت الحكومة الإسرائيلية ورفضها لكافة المبادرات الهادفة للدفع بعملية السلام خاصة مع توجه الإدارة الأمريكية الجاد لحل الصراع العربي الإسرائيلي .

كما نجدد الدعوة لأشقائنا الفلسطنيين للتحلي بروح المسؤولية الوطنية تجاه شعبهم ووطنهم الرازح تحت الإحتلال لتوحيد مواقعهم وإنهاء الخلافات فيما بينهم والتي تضر بالقضية الفلسطينية وتعيق تحقيق أهدافهم الوطنية .

السيد الرئيس، السيدات والسادة

إن الأوضاع في الصومال تستدعي من المجتمع الدولي خطوات أكثر فاعلية لتحقيق الأمن والسلام وإستعادة بناء مؤسسات الدولة الصومالية من خلال دعم الحكومة الصومالية الإنتقالية وبما يسهم في تعزيز الأمن والإستقرار في منطقة القرن الإفريقي. وفي الوقت الذي نرحب فيه بجهود الحكومة الإنتقالية لإرساء السلام وبسط سيطرتها على كافة الأراضي الصومالية، إلا أنها في الحاجة إلى المزيد من الدعم لتمكينها من أداء وظائفها في خدمة الشعب الصومالي ، كما ندعو كافة الأطراف الصومالية دون إستثناء لإنهاء الخلافات والجلوس إلى طاولة الحوار الوطني ووضع مصلحة الشعب الصومالي فوق أي اعتبار، كما ندعو كافة الأطراف الخارجية إلى وقف التدخل في الشأن الصومالي الداخلي .

إن حال عدم الإستقرار في الصومال تلقي بظلال وآثار سلبية على كافة دول الإقليم والعالم، حيث أدت إلى استشراء ظاهرة القرصنة وتدفق اللاجئين إلى دول الجوار، وكما تعلمون سيدي الرئيس فإن اليمن تتحمل عبء استيعاب مئات الآلاف منهم ولا يزال العدد في تزايد يومي نتيجة عدم استقرار الأوضاع في الصومال رغم ما يمثله ذلك من تكلفة اقتصادية واجتماعية وصحية مما يستدعي تقديم المزيد من الدعم الدولي لمساعدة اليمن على مواجهة إلتزاماتها الإنسانية تجاه موجات اللاجئين، كما ندعو المجتمع الدولي لتعزيز قدرات قوات خفر السواحل اليمنية لتمكينها من

القيام بدروها في حماية خطوط الملاحة التجارية الدولية من مخاطر القرصنة.

السيد الرئيس

أما فيما يخص الشأن السوداني والأوضاع في دارفور فإننا نبارك جهود الوساطة القطرية – الليبية – المصرية لإحلال السلام في السودان مؤكدين على أهمية وقوف المجتمع الدولي مع هذه الجهود ودفع كافة فصائل المعارضة للجلوس إلى طاولة المفاوضات خاصة مع أجواء التحسن الأمني والإنساني التي تشهده ولاية دافور. كما نجدد الدعوة لإلغاء قرار المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالرئيس عمر البشير بإعتباره قرارا لا يحترم سيادة الدول ويعيق جهود إحلال السلام في السودان ويزيد أوضاعه تعقيداً .

كما تدين الجمهورية اليمنية كافة أعمال الإرهاب التي يتعرض لها الشعب العراقي الشقيق وتدعو أبناء العراق إلى تجاوز خلافاتهم والعمل معا على تعزيز وحدتهم الوطنية .

السيد الرئيس،

إن الجمهورية اليمنية إذ تقدر جهود الأمين العام للأمم المتحدة الهادفة إلى إصلاح منظمة الأمم المتحدة فإنها تجدد مواقفها إزاء الإصلاحات في الأمم المتحدة ومنظومتها بما يحقق عدالة التمثيل وتحسين أسلوب اتخاذ القرار على أن يتم إيلاء قضايا التنمية ومحاربة الأوبئة والحد من الفقر الأولوية في نشاطاتها لما لذلك من أثر مباشر على حياة البشر في الدول الفقيرة .

كما أن علينا السعي جاهدين من أجل تعزيز دورها في حماية الأمن والسلم الدوليين مع التأكيد على أهمية إصلاح مجلس الأمن من خلال